الصباح الاقتصادية
16
العدد 1806 - السنة السادسة
الثلاثاء 10 جمادى الأولى 1435 - الموافق 11 مارس 2014
Tuesday 11 March 2014 - No.1806 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

تصحيح وضغوطات جني الأرباح يجران البورصة للأحمر

- السوق فقد الدعم من جانب العوامل الفنية المتمثلة في صناع السوق وتحديداً من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية

تراجع في أداء السوق

- للأسبوع الثاني على التوالي عدد من مديري الصناديق يتحفظون على الدخول في أوامر غير محسوبة وسط حركات المضاربين

هناك من يرى أن الفرص مواتية استثماريا خاصة بعد تدني المستويات السعرية للأسهم التي عكستها السيولة النقدية التي مازالت تراوح مكانها

لم يفلح السعري في تقليص خسائره وسط جني أرباح طال أسهما غير كويتية وتحديدا الأسهم الإسمنتية التي شهدت ارتفاعات في قيمها السوقية

شكلت حركات التصحيح القوية وعمليات جني الارباح والشائعات اهم ملامح جلسة سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» بسبب افتقاد السوق الدعم من جانب العوامل الفنية المتمثلة في صناع السوق وتحديدا من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية بالاضافة الى التطورات السياسية الخارجية ليتخلى السوق عن مكاسبه السابقة مع تراجع السيولة رغم التوزيعات والمنح المرضية للشركات التي اعلنت بياناتها عن 2013.

وكالعادة لم يفلح المؤشر السعري في تقليص خسائره في الدقيقتين الاخيرتين حيث فترة المزاد ليشهد التداول على تراوح مكانها خاصة في وقت غابت فيه التداولات المنتقاة من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التي تستثمر حاليا في اسوق مال اقليمية لتعويض خسائرها في السوق المحلية.

وكان المؤشر السعري قد خسر في جلسة اليوم 23.8 نقطة ليقفل عند مستوى 7491.8 نقطة تمت عبر 4319 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 17 مليون دينار

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته اليوم على انخفاض في مؤشراته الثلاثة السعري بواقع 23.8 نقطة والوزني 2.05 نقطة و«كويت 15» بـ 5.46 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 17.9 مليون دينار كويتي بكمية اسهم بلغت نحو 172.7 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 4319 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «ايفا» و«اسكان» و«تمويل خليج» و«بتروجلف» و«الامتياز» الاكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات «جيران ق» و«هيومن سوفت» و«المساكن» و«كوت فود» و«النخيل» الاكثر ارتفاعا.

1.4 مليون دينار أرباح «المساكن» السنوية

ارتفعت الأرباح السنوية لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري «المساكن» بنسبة 31 في المئة.

وبلغت أرباح الشركة بنهاية 2013 الى 1.417 مليون دينار مقارنة بـ1.082 مليون دينار.

وصعدت أيضا ربحية سهم الشركة السنوية الى 7.09 فلوس مقارنة بـ5.41 فلوس. وارتفعت الموجودات الى 34.35 مليون دينار مقارنة بـ 28.90 مليون دينار.

وفي المقابل قفزت المطلوباتالى 9.16 ملايين دينار مقارنة بـ4.59 ملايين دينار.

واوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع ارباح نقدية 6 في المئة من القيمة الاسمية للسهم 6 فلوس كويتية لكل سهم.

اسهم شركات خاملة لتجميل بعض المستويات السعرية عبر ضغوطات بيعية لشركات قيادية في قطاع الخدمات وسط جني ارباح طال اسهما غير كويتية وتحديدا الاسهم الاسمنتية التي شهدت ارتفاعات في قيمها السوقية منذ بداية تداولات العام.

وللاسبوع الثاني على التوالي مازال عدد من مديري الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية يتحفظ على الدخول في اوامر غير محسوبة وسط حركات المضاربين المتحكمين في السوق.

وعلى الرغم من انخفاض السوق فإن هناك من يرى ان الفرص مواتية استثماريا خاصة بعد تدني المستويات السعرية للاسهم التي عكستها ايضا السيولة النقدية التي مازالت

أسعار صرف العملات الرئيسية تشهد استقراراً أمام الدينار

شهدت اسعار صرف العملات الرئيسية الخمس امس «الدولار الامريكي واليورو والجنيه الاسترليني والين والفرنك» استقرارا امام الدينار الكويتي حيث استقر الدولار عند مستوى 0.281 دينار واليورو عند 0.390 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الاحد.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر عند مستوى 0.470 دينار كما استقر سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار واستقر كذلك سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0.320 دينار.

وستشهد الساحة الامريكية العديد من البيانات خلال الاسبوع الجاري اهمها قطاع العمل الامريكي الذي اظهر بوادر من التحسن اضافة الى صدور كل من قراءة مؤشر مبيعات التجزئة ومؤشر اسعار المنتجين واللذين يعتبران من اهم مقايس التضخم. وبالنسبة الي اوروبا ستشهد خلال هذا الاسبوع قرارات البنوك المركزية بالابقاء على نفس السياسة النقدية دون تغير فيما قد يتم التركيز على اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو المقرر انعقادة في بروكسل لمناقشة الاوضاع المالية والاقتصادية الاوروبية.

23 الجاري عمومية «الخليج» تناقش توزيعات المنحة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك الخليج «خليج ب» سوف تنعقد يوم الاحد الموافق 23-3-2014 في تمام الساعة 9 صباحا في فندق ميسوني – السالمية، حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والخاصة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5 في المئة من رأس المال المدفوع «5 اسهم لكل 100 سهم»، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل الثالث بعد قيام البنك باجراءات الشهر.

كما سيتم مناقشة بنود اخرى على جدول الأعمال، علما بان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة وعدم اعتراض مجلس الإدارة والجهات الرقابية عليها. وكان البنك قد حقق أرباحا بلغت 32.16 مليون دينار تقريبا في العام الماضي مقابل أرباح بنحو 30.89 مليون دينار في عام 2012، بارتفاع في الأرباح بحوالي 4.1 في المئة.

26 مارس عمومية «التجارية» تناقش توزيعات 2013 النقدية

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان الجمعية العامة العادية للشركة التجارية العقارية «التجارية» سوف تنعقد يوم الأربعاء الموافق 26 مارس 2013 في تمام الساعة 10 صباحا في فندق ميسوني – السالمية، وذلك لمناقشة توصية مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والخاصة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 6 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «6 فلوس كويتية لكل سهم»، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة. كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الاعمال، علما بان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة والجهات المختصة وعدم اعتراض مجلس الإدارة والجهات الرقابية عليها.

الخالد: حجم التبادل التجاري بين الكويت وإندونيسيا بحدود 130 مليون دولار

قال عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد الخالد امس ان حجم التبادل التجاري بين الكويت واندونيسيا بلغ نحو 130 مليون دولار من دون احتساب المشتقات النفطية حاليا متمنيا ان يكون التعاون فوق هذا المستوى.

وأكد الخالد خلال اجتماعه مع وفد اندونيسي برئاسة سفير جمهورية اندونيسيا لدى دولة الكويت فيري ادمهار بمقر الغرفة وحضور ممثلين عن القطاع الخاص المحلي تضافر الجهود المشتركة بين القطاع الخاص بكلا البلدين لرفع حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية.

وتطرق الخالد الى بحث رأس المال الكويتي عن الفرص الاستثمارية المجزية لما تمتلكه تلك الشركات من خبرات واسعة على مستوى دول العالم مشيرا الى ان طموحات رجال الاعمال تتطلع لتطوير السياحة والبنى التحتية في اندونيسيا لتكون اكثر جذبا للمستثمرين وفي مقدمتها المستثمر الكويتي.

واوضح ان هناك رغبة لدى الجانبين الكويتي والاندونيسي لتعزيز مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الى مستويات جديدة عبر طرح الاستثمارات المتاحة في اندونيسيا مقابل رأس المال الكويتي وتحتاج تلك العلاقات الاقتصادية الى مزيد من الجهود واللقاءات الثنائية بين الوفود الاندونيسية والقطاع الخاص الكويتي. وذكر ان الوفد الاندونيسي عرض اهم منتجاته والتي تميز فيها المنسوجات واللؤلؤ والاحذية والملابس النسائية اضافة الى الاستثمارات في اندونيسيا.

على صعيد اخر اشار الخالد الى دور المراة الكبير والمتطور في مجال التجارة والصناعة وان هناك نشاط ملحوظ لما تمتلكه من تصورات جديدة يمنحها للدخول في المنافسة في هذا المجال.

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت واندونيسيا خلال العام 2013 بشكل ملحوظ وبنسبة قياسية بلغت 52 في المئة ليصل اجمالي التبادل التجاري الى نحو 2.5 مليار دولار مقابل زيادة نسبة التبادل التجاري بين اندونيسيا والدول الخليجية الى 7 في المئة سنويا لتبلغ 20 مليار دولار.

الهاشل: البنوك قادرة على توظيف 8.5 مليارات لمنح الائتمان للعقاري السكني

محمد الهاشل

شدد محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل على ان موضوع الرعاية السكنية مهم وحساس، ودور القطاع الخاص أساسي، ولا بد من التركيز في السياسات العامة الاقتصادية نحو معالجة القضية الإسكانية، نظرا لتاثيرها على الأداء الاقتصادي، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات ، مؤكدا ان البنوك المحلية قادرة على توظيف نحو 8.5 مليارات دينار بالشكل السليم من اجل منح الائتمان للقطاع العقاري السكني.

وقال الهاشل إن منطلقات البنك المركزي تتمحور في 3 أسباب تتصل بالأسباب النقدية في ترسيخ الاستقرار النقدي، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من منطلق تعزيز متانة الاقتصاد والوطن وحماية المستثمرين.

واضاف: إن القيمة المضافة للانشطة العقارية تساوي 12 في المئة بالنسبة للأنشطة غير العقارية، وخدمات المسكن لها تاثير مباشر وأهمية تصل إلى نسبة 29 في المئة من متوسط الإنفاق الأسري، موضحا ان معدل التضخم في إنفاق المسكن بلغ 13 في المئة خلال هذا العام.

وقال لـ «جريدة مباشر» إن عمليات البيع والشراء تستحوذ على 50 في المئة من الأنشطة والنمو السنوي المركب لمبيعات القطاع السكني بلغت نسبته 20 في المئة، مبينا تنامي هذه السنوات، مشيرا إلى أن نسبة القروض الإسكانية من الناتج المحلي مؤثرة جدا في القطاع النقدي، وهناك اهمية عالية لقطاع الإسكان وارتباط وثيق في أداء الاقتصاد الحالي، ونحن حريصون على توفير السياسة النقدية الملائمة عن طريق تحريك أسعار الفائدة، وأثرها على تكلفة التمويل والأنشطة المرتبطة بالنشاط العقاري.

وأضاف: إن ذلك يبين لنا أهمية هذا القطاع لترسيخ أجواء الاستقرار المالي وسط ضوابط تحاول المحافظة على عملية الاستقرار، مؤكدا أن هناك تعليمات صدرت العام الماضي للمحافظة على الشفافية والعدالة، قائلا: إن هذه الضوابط ستعمل على عملية النمو والتنمية، مشيرا إلى أن الأموال المتاحة لعملية التوظيف وفق المعايير الحالية هي 34 مليار دينار، وأن السيولة الحالية وصلت إلى 60 ملياراً، مؤكداً أن هذا الموضوع يستحوذ على اهتمام الجميع، وهو موضوع كبير، ويحتاج إلى منظور كبير ومبالغ كبيرة لتوفير المنظومة الإسكانية المتكاملة.

لا قوانين تمنع المضاربة

وقال الخبير العقاري محمد النوري: لدينا مشكلتان في ارتفاع الاسعار بالسكن الخاص والرعاية السكنية، والدولة ليست لديها القدرة على معالجتها في الوقت الحالي، ولكنها يجب ان تعالج قضية ارتفاع الاسعار.

وقال: عندما نتحدث عن قدرة الدولة فقد اعطت حق احتكار تطوير الرعاية السكنية، ولهذا لا يجوز، لان القطاع الخاص له باع طويل في تطوير الاراضي بكل اشكالها، سواء سكنية او صناعية او استثمارية، وعندما نتحدث عن القطاع الخاص نرى انه في سنة 2005 صدر مرسوم ضرورة، أجاز لمؤسسة الرعاية السكنية استثمار الاراضي.

الإثنين المقبل «تبريد» تناقش توزيع 10 في المئة نقداً عن 2013

أعلنت شركة صناعات التبريد والتخزين «تبريد» بأن اجتماع الجمعية العامة العادية سوف ينعقد يوم الاثنين القادم الموافق 17-3-2014 في تمام الساعة 10.30 صباحا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «10 فلوس كويتية لكل سهم» عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013 وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

وستقوم العمومية بانتخاب اعضاء مجلس ادارة للثلاث سنوات القادمة. كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الاعمال.

علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة وعدم اعتراض مجلس الادارة والجهات الرقابية عليها.

يشار الى أن الشركة حققت أرباحا سنوية بلغت 2.73 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2.42 مليون دينار في عام 2012، بارتفاع في الأرباح بحوالي 12.8 في المئة.

وبلغ عائد السهم الواحد بنهاية العام الماضي 30.8 فلسا مقابل نحو 27.3 فلسا عائد السهم الواحد عن العام 2012.

«المركز»: ملكية المصارف في منطقة الخليج تعود إلى أشخاص محليين

ذكر تقرير اقتصادي متخصص أن ملكية غالبية المصارف في منطقة الخليج العربي تعود لأشخاص محليين اذ وضعت دول المنطقة حواجز عالية وقيودا مشددة على المصارف الأجنبية.

وقال تقرير شركة المركز المالي الكويتي «المركز» أن هذه الحواجز والقيود تؤدي أيضا الى الحد من القدرة على التكامل البيني في دول المنطقة وتتراوح القيود الصارمة على الملكية الأجنبية للمصارف في الخليج من 35 في المئة في سلطنة عمان الى 49 في المئة في الكويت وقطر.

واشار الى أن القطاع المصرفي الخليجي شكل 94 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في العام 2013 وبلغت أرباح المصارف الخليجية نسبة 42 في المئة من اجمالي أرباح الشركات في النصف الأول من العام 2013.

ولفت التقرير الى ان دول مجلس التعاون تمتاز بانظمة مصرفية على درجة عالية من التطور نتيجة للتاريخ الطويل والحافل بانشطة مصارفها المركزية.

وأضاف أن مؤسسة «النقد العربي» السعودي هي الأقدم بين المصارف المركزية الخليجية ويعود انشاؤها الى العام 1952 بينما تم انشاء مصرف البحرين المركزي في العام 2006 وبالاضافة الى الرقابة على المصارف المحلية والأجنبية تشمل وظائف المصارف المركزية أيضا الرقابة على فئات أخرى من المؤسسات المالية كشركات التامين واعادة التامين ووسطاء التامين والخبراء الاكتواريين ومصارف الاستثمار وشركات الاستثمار.

وتطرق التقرير الى اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات «بازل» منذ زمن طويل فقد بدات السعودية بتنفيذ الاتفاقات في العام 1990 بينما بدأ اعتمادها في المنطقة عموما في السنوات الأولى من العقد الماضي وبدأت الكويت بالعمل بها في العام 2005 كما أعلنت عن نيتها في تنفيذ «اتفاق بازل 3» خلال السنة.

وأضاف أن المملكة العربية السعودية بدأت بتنفيذ التدابير الجديدة وجرت زيادة نسبة الكفاية المالية في جميع دول المجلس من حوالي 8 الى 10 في المئة قبل الأزمة المالية الى مستواها الحالي البالغ 12 في المئة حيث توفر هذه النسب هوامش أمان من الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها النظام.

وتوقع التقرير أن يحتل «بنك قطر الوطني» المرتبة الأولى من حيث القروض والودائع والأصول في العام 2013 وكان قد احتل المرتبة الأولى في هذا المجال أيضا في العام 2012 كذلك توقع أن يحتل بنك «الامارات دبي الوطني» المرتبة الأولى من حيث الايرادات في العام 2013 ويرجح أن يليه بنك «قطر الوطني» في المرتبة الثانية.

ولفت الى ان الخدمات المصرفية الإسلامية شهدت اقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة بمعدلات نمو عالية وفي نفس الوقت واجه القطاع انتقادات بسبب غياب المعايير وعدم الالتزام بشروط التمويل الإسلامي الخالصة.

ونظر التركيز قطاع الخدمات المصرفية الاسلامية على الأصول الملموسة ونماذج الأعمال بدلا من الملاءة الائتمانية اعتبر التقرير هذا القطاع أقل مضاربة بالمقارنة مع المصارف التقليدية.

وأوضح التقرير أن المصارف التقليدية تنفرد بحوالي 80 في المئة من أصول القطاع المصرفي في المنطقة وهذا غير مستغرب لأن المصارف التقليدية قد بدأت عملياتها قبل وقت طويل من نشوء الخدمات المصرفية الاسلامية.

وتشير التقديرات الى أن أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون تصل إلى حوالي 7ر28 في المئة من حجم أصول المصارف الاسلامية العالمية التي تزيد عن 1500 مليار دولار أمريكي.

وقال التقرير أن الصعوبة تكمن في تقدير الحجم الفعلي لأصول التمويل الاسلامي في دول مجلس التعاون الى أن حوالي 60 في المئة من حجم العمليات في الميزانيات العمومية تتم عبر نوافذ اسلامية في المصارف التقليدية «مصارف تقليدية تقدم خدمات مالية اسلامية» بالاضافة الى 63 في المئة من القروض و65 في المئة من الودائع.

واشار الى وجود بعض التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الخليجي وهي تراجع حجم الاقراض وتدهور نوعية الأصول منذ الأزمة المالية العالمية واستخدام نظم تقنية معلومات متطورة واستمرار التوسعة الاقليمية والعالمية والنقص في العمالة الماهرة والعدد الكبير من المشاريع المتوقفة في منطقة الخليج والتي تؤثر على حجم الطلب على الائتمان.

المـــركز
MARKAZ
Markaz Research
شعار المركز المالي